النفط يحافظ على مكاسبه مع تقييم مخاطر الإمدادات وتجدد التوترات

10 يوليو، 2026

حافظت أسعار النفط على ارتفاعها خلال تعاملات الخميس، وإن بوتيرة أبطأ من المكاسب الحادة التي سجلتها في الجلسة السابقة، مع استمرار المستثمرين في تقييم مخاطر انقطاع الإمدادات عقب تجدد التوترات الإقليمية وتأثير الضربات الأمريكية الجديدة على إيران، إلى جانب التهديدات التي تواجه حركة الشحن عبر مضيق هرمز.

ويرى متعاملون في السوق أن احتمالات التهدئة ما زالت قائمة رغم التصعيد الأخير، وهو ما يحد من اندفاع الأسعار نحو ارتفاعات أكبر في الوقت الحالي.

وتراجعت العقود الآجلة لخامٍ برنت بمقدار 1.03 دولار، أو 1.32 في المائة، لتسجل 76.99 دولاراً للبرميل بحلول الساعة 07:49 بتوقيت غرينتش. كما انخفض خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي بمقدار 88 سنتاً، أو 1.2 في المائة، إلى 72.64 دولاراً للبرميل.

وكان الخامان القياسيان قد بلغا الأربعاء أعلى مستوياتهما منذ 22 يونيو، بعد ارتفاع تجاوز 8 في المائة، عقب إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترمب انتهاء وقف إطلاق النار مع إيران فعلياً، وأمره بشن غارات جديدة على أهداف إيرانية، مع تحذيره من مزيد من العمليات العسكرية، الأمر الذي دفع طهران إلى التلويح بتهديد الملاحة في مضيق هرمز.

وشن الجيش الأمريكي غارات جديدة على إيران، أعقبها هجمات إيرانية على الكويت والبحرين، في أحدث حلقات التصعيد التي تعرقل جهود إنهاء الحرب. وقالت واشنطن إن الغارات جاءت رداً على الهجوم الذي استهدف الثلاثاء ثلاث سفن شحن في مضيق هرمز.

وقال تيم ووترر، كبير محللي السوق في شركة «كيه سي إم تريد»: «يعيد المتداولون تقييم الوضع، خصوصاً في ظل عدم وضوح مستقبل تدفقات النفط عبر مضيق هرمز، مع ترقب خفض التوترات بعد التصعيد الأخير والهجمات المتبادلة، وهو ما يبقي أسعار النفط عند مستويات مرتفعة نسبياً دون اندفاع أكبر».

وأشار ترمب إلى أن إيران تواصلت "منذ فترة" وأبدت رغبتها في إبرام اتفاق، في حين أفادت مصادر بقطاع التأمين بأن بعض شركات التأمين الحربي نصحت شركات الشحن بتعليق رحلاتها عبر المضيق، بينما بدأت شركات أخرى مراجعة شروط وثائق التأمين الخاصة بها.

وقبل التصعيد الأخير، كانت أسعار النفط تتراجع مع محاولة السوق استيعاب فائض الإمدادات القادم من الشرق الأوسط بعد الهدنة، إضافة إلى مؤشرات على ارتفاع المخزونات.

ويمر عبر مضيق هرمز نحو خُمس إمدادات النفط والغاز الطبيعي المسال العالمية، ما يجعل أي اضطراب في الممر المائي ذا تأثير مباشر على الأسواق الدولية.

وقال بنك "غولدمان ساكس" إن المخاطر التي تهدد تدفقات النفط الخليجية وأسعاره على المدى القريب لا تزال مرتفعة، متوقعاً عودة التدفقات إلى وضعها الطبيعي بحلول نهاية يوليو إذا استمرت المفاوضات، وأعيد العمل بالإعفاءات المتعلقة بالنفط الإيراني، وحصلت شركات الشحن على ضمانات أمنية.

وأوضح البنك أن هذا السيناريو يتطلب زيادة تدفقات النفط عبر مضيق هرمز بنحو 6.6 مليون برميل يومياً، محذراً في الوقت نفسه من أن

فشل المحادثات أو تصاعد الهجمات على ناقلات النفط قد يؤدي إلى اضطرابات إضافية في الإمدادات.

وقالت أنيكا غوبتا، مديرة أبحاث الاقتصاد الكلي في شركة "ويزدوم تري": "في السيناريو الأساسي، من المرجح أن يتحرك خام برنت بين 75 و85 دولاراً للبرميل خلال الشهر المقبل، مع ميل طفيف نحو الارتفاع".

وأضافت: "تعافي العرض الأساسي حقيقي لكنه غير مكتمل، وقد فقدت رواية فائض المعروض جزءاً كبيراً من مصداقيتها في الوقت الراهن، فيما لم تنهَر الجهود الدبلوماسية رغم توقفها مؤقتاً".

ورغم عدم تسجيل اضطراب كبير حتى الآن في صادرات النفط الخام الخليجية، فإن المتعاملين يواصلون مراقبة التطورات عن كثب بعد تعرض عدد من السفن التجارية لهجمات قرب مضيق هرمز خلال الأيام الماضية، ما دفع بعض مشغلي الناقلات إلى تأجيل رحلاتهم أو تغيير مساراتها.

ويواصل "مركز المعلومات البحرية المشترك" بقيادة الولايات المتحدة تصنيف التهديد الذي يواجه الملاحة التجارية بأنه "خطير"، في إشارة إلى إمكانية تعطل أحد أهم طرق عبور النفط في العالم إذا تصاعدت المواجهة.

كما أثار تجدد الصراع شكوكاً حول الانتعاش الذي شهدته صادرات النفط الخليجية بعد وقف إطلاق النار الشهر الماضي، إذ يخشى التجار من أن تؤدي الهجمات المتكررة على السفن التجارية إلى إبطاء تعافي حركة الناقلات وتهديد تدفقات الخام من الخليج العربي مجدداً.

وحذر محللو بنك "إيه إن زد" من أن التصعيد الأخير أعاد تسعير المخاطر الجيوسياسية في سوق النفط، مشيرين إلى أن أي انهيار للتفاهم المؤقت بين الولايات المتحدة وإيران قد يعرقل انتعاش صادرات النفط الخليجية.

وأضاف البنك أن حركة ناقلات النفط كانت قد أظهرت تحسناً ملحوظاً قبل هجمات هذا الأسبوع، إلا أن التهديدات الأمنية المتجددة تهدد بإبطاء هذا التحسن وإعادة الضغوط على أسواق الطاقة العالمية.